بدعم من الاستقرار السياسي

البورصة المصرية: توقعات باستمرار المكاسب بعد عطلة الأضحى

البورصة المصرية

القاهرة - «رويترز»: توقع محللون استمرار صعود الأسهم المصرية خلال معاملات الأسبوع المقبل بعد عيد الأضحى بدعم من ظهور مشتريات جديدة في السوق وبعد إحالة الدعاوى المطالبة بحل الجمعية التاسيسية التي تتولى كتابة دستور مصر إلى المحكمة الدستورية العليا.

وقال محسن عادل العضو المنتدب لشركة بايونيرز لإدارة صناديق الاستثمار ان السوق سيواصل الصعود الاسبوع المقبل بدعم من الاستقرار السياسي في أكبر بلد عربي من حيث تعداد السكان بعد أن حكمت محكمة بإحالة الدعاوى القضائية المتعلقة بكتابة الدستور الى المحكمة الدستورية.

ويتيح الحكم الذي صدر يوم الثلاثاء أسابيع عديدة للجمعية التاسيسية التي يعترض ليبراليون ويساريون على تشكيلها وأدائها لعملها لتواصل كتابة مسودة الدستور مما يعطيها الفرصة للانتهاء من أعمال الدستور بل وإمكانية استفتاء الشعب عليه.

وقال كريم عبد العزيز الرئيس التنفيذي لصناديق الاستثمار في شركة الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار «يوجد تفاؤل بالسوق الآن. سنواصل الارتفاع. أحجام التداول تقول ذلك».

وعادت بورصة مصر خلال جلسات الاحد والاثنين من نقص واضح في السيولة والمشتريات ولكن ظهرت القوة الشرائية فجأة منذ النصف الثاني من جلسة الثلاثاء عقب قرار المحكمة.

وقال وائل عنبة العضو المنتدب لشركة الاوائل لإدارة المحافظ المالية «أوامر الشراء المخزنة في السوق بدأت في الظهور. سنصعد بالتأكيد. هذا سيناريو كل عيد».

وقال البنك المركزي والبورصة الخميس الماضي إن عطلة عيد الاضحى ستبدأ الخميس 25 اكتوبر تشرين الأول وتستمر حتى يوم الاحد 28 اكتوبر على ان يستانف العمل يوم الاثنين.

ويرى إيهاب سعيد رئيس قسم البحوث في شركة أصول للوساطة في الاوراق المالية ان احجام التداول بالسوق ستشهد مزيدا من التحسن خلال الاسبوع المقبل بعد إحالة الدعاوى القضائية الخاصة بلجنة كتابة الدستور إلى المحكمة الدستورية.

وشهدت صياغة الدستور الذي تم الكشف عن المسودة المبدئية له الاسبوع قبل الماضي جدلا بين الإسلاميين والليبراليين بشأن دور الإسلام في حكم اكبر الدول العربية من حيث عدد السكان. وامتد الجدل إلى حقوق المراة والأقليات الدينية وحرية التعبير.

وقال محمود مصطفى المحلل الفني بشركة يونيفرسال لتداول الاوراق المالية ان المؤشر الرئيسي سيستهدف مستوى 6025 نقطة عقب عطلة عيد الاضحى على ان يكسره لاعلى في حالة زيادة احجام التداول والا فقد يعود مجددا لمستوى 5700 نقطة.

وارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية بما يقارب الواحد في المئة خلال الاسبوع الجاري.

وقال إبراهيم النمر رئيس قسم التحليل الفني بشركة نعيم للوساطة في الاوراق المالية ان المؤشر الرئيسي سيكسر مستوى 5800 نقطة لأعلى خلال تداولات الاسبوع المقبل ليستهدف مستوى 6000 نقطة الذي لا يتوقع كسره من أول مرة.

ومن شان استفتاء الشعب على الدستور وإقراره أن يساهم في تعزيز استقرار الأوضاع السياسية في مصر.

البورصة الأردنية تخسر أربع نقاط في تداولات الأسبوع الماضي

عمان - «كونا»: تراجعت البورصة الاردنية وخسرت خلال تداولات الاسبوع الماضي 4.1 نقطة وانخفضت معدلات التداول اليومي بنسبة 41.2 في المئة كما تراجع اداء قطاعي المال والخدمات.

وبحسب البيانات الاسبوعية للبورصة فقد انخفض الرقم القياسي العام لاسعار الاسهم لاغلاق هذا الاسبوع الى 1905.1 نقطة مقارنة مع 19.9.2 نقطة للاسبوع السابق بانخفاض نسبته 0.21 في المئة.

وعلى الصعيد القطاعي فقد انخفض الرقم القياسي للقطاع المالي بنسبة 0.63 في المئة ولقطاع الخدمات بنسبة 0.13 في المئة وارتفع لقطاع الصناعة بنسبة 0.65 في المئة.

وبلغ المعدل اليومي لحجم التداول في البورصة الاردنية خلال فترة المقارنة ومدتها اربعة ايام 9.1 ملايين دولار مقارنة مع 15.6 مليون دولار للاسبوع السابق وبنسبة انخفاض بلغت 41.2 في المئة.

وفيما يتعلق بحجم التداول الاجمالي لهذا الاسبوع فقد بلغ حوالي 36.8 مليون دولار مقارنة مع 78.5 للاسبوع السابق.

اما عدد الاسهم المتداولة التي سجلتها البورصة خلال فترة المقارنة فقد بلغ 34.9 مليون سهم نفذت من خلال 13086 عقدا.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول فقد احتل القطاع المالي المرتبة الاولى بنسبة 57.6 في المئة من حجم التداول الاجمالي وجاء في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 30.7 في المئة واخيرا قطاع الصناعة وبنسبة 11.7 في المئة.

ولدى مقارنة اسعار الاغلاق للشركات المتداولة اسهمها لهذا الاسبوع والبالغ عددها 183 شركة مع اغلاقاتها السابقة فقد تبين ان 58 شركة قد اظهرت ارتفاعا في اسعار اسهمها بينما انخفضت اسعار اسهم 74 شركة.

نائب وزير النفط: إيران ستخفض الصادرات

موسكو - «رويترز»: قال احمد قلعة باني نائب وزير النفط الإيراني أمس إن إيران تنوي خفض صادرات الخام إلى ما بين 1.3 و1.4 مليون برميل يوميا خلال بضعة أشهر.

وقال قلعة باني عن طريق مترجم في موسكو «سنخفض الصادرات بواقع مليون «برميل يوميا» لتصل إلى ما بين 1.3 و1.4 مليون برميل يوميا خلال الشهور القليلة المقبلة».

واضاف أن القسم الأكبر من صادرات النفط الإيراني يتجه إلى آسيا وليس أوروبا.

برنت يرتفع متجاوزاً 108 دولارات بفعل بيانات اقتصادية إيجابية

لندن - «رويترز»: ارتفع سعر خام برنت متجاوزا 108 دولارات للبرميل أمس بعدما هبط على مدى سبع جلسات إذ اظهرت بيانات أفضل من المتوقع أن الاقتصاد العالمي يتعافى لكن محللين قالوا إن التوقعات متشائمة لأسعار النفط بصفة عامة.

وخرجت بريطانيا من الركود في الربع الثالث مسجلة أقوى نمو فصلي للناتج المحلي الإجمالي في خمس سنوات إلا أن القفزة ناجمة عن عدد من العوامل الايجابية المؤقتة مثل دورة الألعاب الأوليمبية.

وعززت القراءة بيانات ايجابية من الصين والولايات المتحدة اظهرت أن أكبر دولتين مستهلكتين للنفط في العالم تتجاوزان الأزمة الاقتصادية العالمية.

واستمدت أسعار النفط دعما اضافيا من مخاوف بشأن الامدادات في نيجيريا التي خسرت 20 في المئة على الأقل من انتاجها النفطي في الأسابيع القليلة الماضية نتيجة فيضانات حادة وسرقات نفطية حسبما قال مسؤولون حكوميون بقطاع النفط.

وارتفع برنت 90 سنتا إلى 108.75 دولارات للبرميل بحلول الساعة 0937 بتوقيت غرينتش ليقطع موجة هبوط دامت سبعة أيام كانت هي الاطول منذ يوليو تموز 2010.

وزاد سعر الخام الأمريكي الخفيف 75 سنتا إلى 86.48 دولارات للبرميل بعدما أغلق منخفضا يوم الاربعاء للجلسة الخامسة على التوالي.

عدوى أزمة اليورو تنتقل إلى قطاع السيارات الألمانية

برلين - «كونا»: خفضت المجموعة الألمانية لصناعة السيارات «دايملر» امس سقف توقعات ارباحها للعامين الحالي والمقبل عازية ذلك الى انخفاض الطلب على سياراتها في اسواق مهمة لاسيما في اسواق منطقة اليورو ولاشتداد حدة المنافسة في قطاع صناعة السيارات.

ويأتي اعلان «دايملر» بعد يوم واحد فقط من كشف مواطنتها «فولكس فاغن» التي تعتبر اكبر مجموعة لصناعة السيارات في اوروبا الليلة الماضية انخفاض ارباحها قبل خصم الضرائب والفوائد خلال الربع الثالث من العام الحالي الامر الذي يشير الى بدء انتقال عدوى ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو الى قطاع السيارات الألماني الذي يعتبر احد الروافد الاساسية لاكبر اقتصاد اوروبي.

وقالت «دايملر» امس في مقر الشركة في شتوتغارت جنوبي المانيا انه «نظرا لتعكر اجواء المبيعات في اسواق مهمة في الاشهر الماضية ولاشتداد المنافسة قررت «دايملر» تعديل توقعاتها».

ووفق التقرير الذي قدمته «دايملر» امس فان ارباح قطاع سياراتها قبل خصم الضرائب والفوائد انخفض في الربع الثالث من العام الحالي بنسبة 15 في المئة بينما انخفضت ارباح قطاع سيارات الشحن بنسبة تسعة في المئة وذلك في وقت سجلت فيه ارباح قطاع سيارات «ميني فان» انخفاضا بنسبة 22 في المئة وذلك مقارنة بالربع ذاته من عام 2011.

ووفق توقعات رئيس المجموعة دييتر تسيتشه فان ارباح المجموعة ستبلغ في العام الحالي ثمانية مليارات يورو الامر الذي يعني انخفاضا بنسبة تسعة في المئة مقارنة بعام 2011.

وخصت المجموعة شركة «مرسيدس» بالقول ان مبيعات «ايقونة» المجموعة التي تعتبر اكثر شركة مربحة فيها انخفضت في الربع الثالث من العام الحالي من 1.108 مليار الى 975 مليون يورو.

وزير المالية: الاقتصاد البريطاني في المسار الصحيح

جورج أوزبورن

لندن - «رويترز»: قال وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن أمس: إن احدث أرقام للناتج المحلي الاجمالي تظهر أن الاقتصاد يمضي في الاتجاه الصحيح وإن كانت لا تزال هناك تحديات بسبب البيانات الضعيفة من منطقة اليورو.

وقال أوزبورن «لا يزال الطريق طويلا لكن هذه الارقام تظهر اننا على الطريق الصحيح».

واضاف «بيانات أمس الضعيفة من منطقة اليورو تذكرنا باننا مازلنا نواجه تحديات اقتصادية كثيرة في الداخل والخارج».

واظهرت بيانات يوم الخميس خروج بريطانيا من الركود في الربع الثالث بعدما سجلت أقوى نمو فصلي للناتج المحلي الاجمالي في خمس سنوات.

وقال مكتب الاحصاءات الوطنية إن الناتج المحلي الاجمالي البريطاني نما واحدا في المئة بين يوليو تموز وسبتمبر ايلول بعدما انكمش 0.4 في المئة بين ابريل نيسان ويونيو حزيران. وعلى اساس سنوي استقر الاقتصاد دونما تغير.

كان محللون توقعوا في استطلاع أجرته رويترز نمو الناتج المحلي البريطاني 0.6 في المئة على اساس فصلي في الربع الثالث وانكماشه 0.5 في المئة على اساس سنوي.

خلال فترة الربع الثالث

تراجع أرباح بنك «كريدي سويس» السويسري بـ 63 في المئة

جنيف - «كونا»: اعلن بنك «كريدي سويس» السويسري امس تراجع ارباحه في الربع الثالث من العام بنسبة 63 في المئة مقارنة بارباح الربع الثاني مكتفيا بارباح لم تتجاوز 273 مليون دولار.

وعلل البنك في مؤتمر صحافي من مقره الرئيسي في زيورخ تلك الخسائر بانها نتيجة لعملية اعادة تقييم السندات المطروحة للتداول والتي تحمل اسمه حيث فقدت قرابة مليار دولار من قيمتها فضلا عن تراجع الايداعات من الاتحاد الاوروبي.

كما انخفضت عائدات البنك من ارباح تجارة الاسهم والسندات بحوالي 11 في المئة مقارنة بنتائج الربع الثاني من العام كما تراجعت ايضا عائدات المشتقات الاستثمارية.

ورصد البنك زيادة في تكاليف الاستثمارات بنسبة عشرة في المئة نتيجة الاحكام القضائية التي تعرض لها مؤخرا بسبب مشكلات في التمويل العقاري لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن تراجع الايداعات من الرياء الاتحاد الاوروبي بسبب سياسات السرية المصرفية التي تؤوي اموالا غير خالصة الضرائب في دول المنبع.

واعلن البنك انه يبحث جديا عن مشتر لمجموعة الحقائب الاستثمارية التي يتعامل بها في البورصة في حين سيتمسك بادارة الاصول وادارة الثروات الخاصة لكبار المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية فقط.

في الوقت ذاته لم يوضح البنك ان كان سيحتفظ بهذا القطاع متكاملا ام سيقوم بتوزيعه على اقسام متخصصة للفصل بين نوعيات الاستثمارات ومجالات المخاطر.

كما تعهد البنك بمواصلة خطة توفير نفقاته والتي من المفترض ان تتواصل حتى عام 2015 بتوفير زهاء ثلاثة مليارات دولار حتى نهاية العام القادم.

وفي حين تمكن البنك من استقطاب 3.55 مليارات دولار في قطاع الاستثمارات البنكية حققت ارباحا 546 مليون دولار الا انها بقيت اقل من الارباح التي حققها قطاع الاستثمارات البنكية.

«بورشه» تتجاهل أزمة اليورو وتدخل الربع الأخير بأرقام قياسية

برلين - «كونا»: أعلنت الشركة الألمانية لصناعة السيارات الرياضية «بورشه» هنا اليوم عن ارتفاع في حجم المبيعات والارباح وأعداد السيارات التي باعتها وعدد الموظفين بشكل قياسي في الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي لتكون بذلك شركة السيارات الألمانية الوحيدة التي مازالت بعيدة عن تبعات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

وأكدت الشركة في مقرها في مدينة شتوتغارت جنوبي المانيا ان حجم مبيعاتها حقق من بداية يناير لغاية نهاية سبتمبر الماضيين ارتفاعا قياسيا بنسبة 28 بالمئة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2011 حيث تمكنت الشركة من بيع 100 الف سيارة لتبلغ ايرادات الشركة 10.15 مليارات يورو. وقالت الشركة التي انضمت في اغسطس الماضي أخيرا لمجموعة «فولكس فاغن» ان ارباحها بلغت قبل خصم الضرائب والفوائد 1.88 مليار يورو محققة ارتفاعا بنسبة 18.5 بالمئة.

وعلى صعيد طواقم عمال الشركة قالت «بورشه» انها استطاعت بين يناير وسبتمبر الماضيين رفع أعداد طواقم عملها بنسبة 12 في المئة وذلك مقارنة مع الاشهر التسعة الأخيرة من عام 2011. وتأتي هذه الارقام في وقت قدمت فيه شركتا «دايملر» و«فولكس فاغن» اليوم وامس ارقام الربع الثالث من العام الحالي التي شهدت انخفاضا بالارباح لاسباب تعود الى تراجع ادائهما في اسواق مهمة على رأسها اسواق الدول الاوروبية التي تعاني من أزمة الديون السيادية.

وعزت «دايملر» انخفاض ارباحها لتعكر أجواء المبيعات في أسواق دول منطقة اليورو واشتداد المنافسة في قطاع صناعة السيارات.

الصين تستعيد عافيتها بفضل نموها التجاري المدعوم بتحسن القطاع الاستهلاكي في دول الخليج

شهد أكبر اقتصادات آسيا، الاقتصاد الصيني، خلال شهر سبتمبر انتعاشا في حجم الصادرات وذلك على الرغم من المخاطر المستمرة التي يسببها التراجع العالمي. وكان التحسن أكبر من المتوقع، حيث توقع المحللون أن يبلغ معدل نمو الصادرات 5.5 في المئة فقط على أساس سنوي، لكنه بلغ 9.9 في المئة على أساس سنوي، مقارنة بنمو بلغ 2.7 في المئة في أغسطس على أساس سنوي. والواردات كذلك شهدت تعافيا بعد تراجعها في شهر أغسطس، نتيجة لتحسن الطلب على سلع مثل الحديد الخام والنحاس، ما يشير إلى تحسن الاقتصاد الصيني. وقد توسع فائض الميزان التجاري الصيني بمليار دولار أمريكي ليصل إلى 27.7 مليار دولار في سبتمبر. وعلى الرغم من كون هذا الارتفاع مؤقتاً، إلا أنه يدل على أن الصين لن تشهد انخفاضا حادا هذا العام، ويعتمد ذلك على قوة الطلب العالمي، وإذا ما أدى ارتفاع الواردات إلى زيادة الاستثمارات.

وتبلغ نسبة واردات مجموعة الثلاثة «الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان» من الصين 40 في المئة من إجمالي الصادرات الصينية. وبينما تكافح الولايات المتحدة لإحراز نمو اقتصادي قوي، ويعاني الاتحاد الأوروبي من مشكلته العالقة مع الديون، تقلصت الصادرات الصينية لهذه الدول بمعدل 5.6 في المئة على أساس سنوي في أغسطس. لكن في الشهر الماضي، خففت البنوك المركزية لهذه الدول المتقدمة من سياساتها النقدية على نحو منتظم. فيسر البنك المركزي الأوروبي من موقفه تجاه شراء السندات الحكومية، وقدم البنك المركزي الأمريكي برنامجا جديدا للشراء بدعم الرهون العقارية، وهو ما يعرف التخفيف الكمي الثالث، ومددت اليابان برنامجها لشراء الأصول. وعززت هذه الإجراءات من المشاعر الإيجابية، التي أدت بدورها إلى ارتفاع قصير في أسواق الأسهم وإلى تحفيز الطلب، ما خفف من تقلص الصادرات إلى مجموعة الثلاثة «الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان» ليصل إلى 1.9 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر. والأهم من ذلك عند النظر إلى مكونات الميزان التجاري الصيني هو التغير في الاقتصادات العالمية التي تتعامل تجاريا مع الاقتصاد الصيني، ويتضح ذلك في ارتفاع نسبة الصادرات إلى دول غير مجموعة الثلاثة «الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان»، من نسبة 9.4 في المئة على أساس سنوي إلى 19.2 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر.

ويقيس الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات والواردات للدولة، فعندما تشهد الدولة فائضا في ميزانها التجاري فهذا يعني أنها دولة مصدرة، أي أن قيمة صادراتها تفوق قيمة وارداتها، والاقتصاد الصيني أحد أكثر اقتصادات آسيا اعتمادا على التجارة، حيث يعتمد على الصادرات في رفع معدل النمو. لكن النمو المتباطئ في الدول أدى إلى انخفاض نمو قطاع الصادرات.

ويمثل الميزان التجاري أيضاً أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زاد الفائض التجاري، كلما زاد تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ يوليو، يشهد الفائض التجاري نموا يبلغ متوسطه مليار دولار شهريا، وهو ما حافظ على تماسك الناتج المحلي الإجمالي الصيني أمام مخاطر التراجع الآنية خصوصاً من أزمة ديون الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن يتحسن الميزان الصيني الخارجي كذلك، إذا ما شهدت الولايات المتحدة انتعاشاً أقوى من المتوقع.

انتعاش في الصادرات